

الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي عند مستوى 0.283 فلساً

«كوتاً»: استقر سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي أمس عند مستوى 0.283 فلساً كما استقر سعر صرف اليورو مقابل الدينار عند 0.381 دينار مقارنة بأسعار صرف يوم الخميس الماضي. وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الأسترليني ارتفع ليسجل 0.456 دينار كما استقر سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار واستقر كذلك سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0.309 دينار. ويتراجع الدولار الأمريكي في أعقاب البيانات الاقتصادية الأمريكية التي أظهرت تراجع بعض المؤشرات الهامة في البلاد إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي ما دعم التكهات حيال مضي الاحتياطي الفردي في اعتماد سياسة التحفيز النقدي. وبالنسبة إلى وضع العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» بقيت تداولاتها الأخيرة في نطاق ضيق خاصة بعد تصريحات البنك المركزي الأوروبي على الإبقاء على سياسات توسعية خلال الفترة المقبلة.

الدولار تراجع بسبب تصريحات نائب محافظ المجلس الفيدرالي

«الوطني»: العجز في الميزان التجاري الأمريكي يتسع بشكل فاق التوقعات

- المجلس الفيدرالي يراقب مؤشرات مخاطر محتملة على النمو الاقتصادي
- ارتفاع في أسعار السندات الحكومية الأوروبية الأسبوع الماضي



أسواق المال تفتتح العمل،

- ارتفاع الودادات الأمريكية إلى أعلى مستوى
- تراجع النمو الاقتصادي
- في منطقة اليورو بشكل ملحوظ

الأعلى له منذ عام 2002، كما أنه يتجاوز الحد المتوقع بكثير والذي كان عند 45. بالإضافة إلى ذلك، صرح رئيس الوزراء كامرون يوم أمس أن عدد الحاصلين على الرهونات العقارية قد ارتفع بما يفوق 2.000 شخص وذلك تبعاً للضمانات التي قدمتها الحكومة. مع العلم أن معظم المتقدمين للحصول على الرهونات العقارية هم من أولئك الذين يشترون المنازل للمرة الأولى في حياتهم. تجدر الإشارة إلى أن عدد الرهونات العقارية الموافق عليها في بريطانيا خلال شهر سبتمبر قد بلغ 67.000 رهناً عقارياً.

وبين تراجع مؤشر الثقة في مناخ الأعمال الأسترالي خلال شهر أكتوبر بعد أن بلغ أعلى مستوياته خلال السنوات الثلاث والنصف الأخيرة نتيجة لضعف نمو حجم المبيعات والإرباح. وبالتالي فقد تراجع المؤشر من 12 خلال شهر سبتمبر ليصبح عند 5 خلال شهر أكتوبر، علماً أن الحد الذي وصل إليه المؤشر خلال شهر سبتمبر يعتبر الحد الأعلى له منذ شهر مارس من عام 2010، إلا أن المؤشر ما يزال أعلى بمقدار 6 نقاط عما كان عليه خلال شهر أكتوبر من العام الذي سبق، كما أنه يسير بالاتجاه مع المعدل الذي من المفترض أن يبلغه على المدى البعيد.

وصل الفائض الحالي في الميزان التجاري الياباني خلال شهر سبتمبر عند 587.3 مليار ين ياباني ومتجاوزاً بالتالي توقعات السوق في أن يصل إلى 400.0 مليار ين ياباني، وبجهد أن الفائض قد ارتفع بنسبة 14.3 في المئة سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت الصادرات بنسبة 12.0 في المئة سنوياً لتصل إلى 5.717 تريليون ين ياباني وذلك بعد الارتفاع الذي حققته خلال الشهر الماضي والذي بلغ نسبة 14.1 في المئة، أما الواردات فقد ارتفعت بنسبة 18.2 في المئة سنوياً لتصل إلى 6.592 تريليون ين ياباني وذلك تبعاً لارتفاع الذي حققته خلال الشهر الماضي والذي بلغ نسبة 16.4 في المئة. من ناحية أخرى، صرح البنك المركزي الياباني يوم الإثنين أن معدل حجم الإفراض المقدم من البنوك باستثناء الودائع قد ارتفع بنسبة 2.3 في المئة سنوياً خلال شهر أكتوبر ليصل إلى 407.750 تريليون ين ياباني، وهو الأمر الذي يتطابق مع التوقعات وبالتالي حقق ارتفاعاً بنسبة 2.2 في المئة عن شهر سبتمبر.

وشهد الاقتصاد الياباني نمواً بنسبة 0.5 في المئة خلال الفترة الممتدة ما بين شهري يوليو وسبتمبر وذلك بدلاً من نسبة 0.4 في المئة المتوقعة، وبالرغم من أن نسبة النمو المتحققة ما تزال دون النسبة المتوقعة خلال الفترة الممتدة ما بين شهري أبريل ويونيو والتي بلغت نسبة 0.9 في المئة، إلا أن هذا النمو هو النمو للربع الرابع على التوالي وبالتالي هو ما يعتبر الإداء الأفضل للاقتصاد الياباني وهو ثالث أكبر اقتصاد في العالم وذلك خلال السنوات الثلاث الأخيرة. من ناحية أخرى، يتوقع المحللين الاقتصاديين اليابانيين أن يستمر الاقتصاد الياباني بالنمو خلال ربع السنة الحالي خاصة وأنه من المتوقع أن يرتفع حجم الإنفاق لدى المستهلكين اليابانيين استباقاً للارتفاع الوشيك في الضرائب التي سيتم خلال العام القادم، وهو الأمر الذي يتزامن مع قلة الفرض المفردة في سوق العمل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرتفع من نسبة الإنفاق لدى المستهلكين خلال الربع القادم.

نسبة الفائدة الأساسية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق وذلك عند 0.25 في المئة، من أجل التصدي لتدني مستوى التضخم ولغاية تعزيز عملية النمو الاقتصادي. ومضى، شهد الأسبوع الماضي تراجعاً غير متوقعاً في نسبة التضخم في المملكة المتحدة لشهر أكتوبر وذلك إلى أدنى مستوى لها خلال ما يفوق السنة، وهو ما يعتبر تأكيداً لبيدك بنك إنجلترا المركزي على أن البلاد تملك المتسع من الوقت لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وذلك قبل أن تباشر في رفع نسبة الفائدة. فقد تراجع مؤشر CPI السنوي من 2.7 في المئة خلال شهر سبتمبر ليصل إلى 2.2 في المئة خلال شهر أكتوبر، حيث أن مستوى التضخم قد اتى دون توقعات المحللين الاقتصاديين بكثير والتي قضت في أن يتراجع التضخم بنسبة 2.5 في المئة. هذا ويعود التراجع الحاصل في نسبة التضخم إلى تراجع أسعار الطاقة وغيرها من التكاليف المتعلقة بقطاع المواصلا.

وتراجعت نسبة البطالة في المملكة المتحدة بنسبة 7.6 في المئة على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة وصولاً إلى شهر سبتمبر، وبالتالي فقد أصبحت قريبة من نسبة 7 في المئة والتي يعتبرها بنك إنجلترا المركزي الحد المناسب للمباشرة في رفع نسبة الفائدة. من ناحية أخرى، شهد الجنيه الأسترليني تداولات جيدة له بعد قيام بنك إنجلترا المركزي بإصدار توقعات نمو أفضل فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ونسبة التضخم ومعدلات البطالة في البلاد، حيث تشير التوقعات أن بنك إنجلترا المركزي يتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى الحد المستهدف عند نسبة 7 في المئة وخلال ستة أكر من الوقت المتوقع سابقاً، كما يتوقع البنك المركزي أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2013 بنسبة 1.6 في المئة بدلاً من نسبة 1.4 في المئة المتوقعة.

وارتفعت أسعار المساكن في بريطانيا خلال شهر سبتمبر في أسرع ارتفاع لها خلال 11 سنة وبجهد أن ارتفع حجم المبيعات ليصل إلى أعلى مستوى له خلال 4 سنوات، وهو ما يدل على التعافي الاقتصادي الجيد الذي يشهده قطاع الإسكان في البلاد، فقد ارتفع مؤشر أسعار المساكن إلى 54 وهو لمستوى

البيطالة ما يزال ثابتاً من دون تغيير عند 2.87 مليون شخص. وأوضح التقرير أدلت جانباً بأن وهي المرشحة لمنصب محافظ المجلس الفيدرالي بينما ضمن جلسة استماع أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ الأمريكي خلال الأسبوع الماضي، حيث كان من الواضح أن موقف يان يعتبر مشابهاً لموقف المحافظ بين برناكي، فقد أعادت يان التأكيد على الملاحظات التي تم الإفصاح عنها في السابق، أما فيما يتعلق ببرنامج التيسير الكمي الحالي، فقد أشارت يان إلى أنه من المستحيل أن يستمر البرنامج مع حجمه الحالي الذي يبلغ 85 مليار دولار أمريكي شهرياً لفترة طويلة، وبالتالي فإن المجلس الفيدرالي يراقب عن كثب كافة المخاطر المحتملة، وأضافت إلى أن لجنة السياسة النقدية ما تزال تبحث عن الدلائل التي تشير إلى قدرة اقتصاد البلاد على تحقيق التعافي الاقتصادي الكامل.

وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا بنسبة 0.3 في المئة بعد أن حقق نمواً بلغ نسبة 0.7 في المئة خلال الربع الثاني وذلك نتيجة لارتفاع حجم الطلب المحلي بالإضافة إلى النمو المتحقق في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في المعدات وقطاع الإنشاءات مقارنة مع الربع الثاني من عام 2013. تجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري في البلاد ما بين الصادرات والواردات يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة وأن الواردات تستمر في الارتفاع، في حين أن الصادرات كانت أقل ارتفاعاً مما كانت عليه خلال الربع الثاني.

وأضاف تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بشكل ملحوظ حيث أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة قد حقق نمواً بلغ نسبة 0.1 في المئة فقط خلال الربع الثالث من السنة، وهو ما يعتبر دون نسبة 0.3 في المئة المتوقعة خلال الربع الثاني. من الملاحظ أن البيانات الاقتصادية الصادرة مؤخراً تشير إلى احتمال وقوع منطقة اليورو في الركود الاقتصادي من جديد بعد أن تمكنت من انتشال نفسها من الركود الاقتصادي السابق الذي استمر على مدى 18 شهر، هذا وقد أهدم البنك المركزي الأوروبي هذا الشهر على خفض

مجموعة إصلاحات لتحسين الوضع الاقتصادي في الصين

ومن المتوقع أن تكون هذه الإصلاحات على مستوى واسع من الأهمية حيث من المتوقع الإفصاح عن لائحة أكثر تفصيلاً تضم كافة التغييرات التي سيتم إحداها ضمن الاقتصاد وضمن القطاع الاجتماعي وذلك خلال الأيام أو الأسابيع القادمة.

تعدباً بأن تلعب الأسواق الحرة دوراً أكبر في سبيل تحقيق ذلك. هذا وقد بدأت المحادثات ضمن الجلسة الاستراتيجية الثالثة يوم الجمعة في العاصمة الصينية بكين، وانتهت صباح اليوم مع إصدار بيان موجز يسلط الضوء على المسائل التي تم الاتفاق عليها.

أعلن كبار القادة السياسيين في الصين خلال الأسبوع الماضي عن مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد خلال العقد القادم من الزمن، وقد تضمن البيان الذي صدر بعد مؤتمر القمة المغلق الذي عقده القادة الصينيين

قال تقرير البنك الوطني أن الأسبوع الماضي شهد جلسة استماع أدلت بها النائب عن محافظ المجلس الفيدرالي يان أمام اللجنة المصرفية لمجلس الشيوخ الأمريكي، حيث ركزت يان في تصريحاتها على دعم وثيرة النمو الاقتصادي بالرغم من أنها قد تجنبت تقديم أي توجيهات محددة تتعلق بموعود قيام اللجنة الفرعية للسوق المفتوحة بتعديل برنامج الحوافز. من ناحية أخرى، فإن أبرز ما جاء في تصريحات يان يتعلق في قيامها بالتشديد على أهمية تعديل السياسات المتبعة لتتماشى مع الأوضاع الراهنة خاصة وأن الاقتصاد ما يزال عرضة للتقلب، وأشارت يان إلى أن المجلس الفيدرالي يراقب عن قرب أسعار الأصول للحؤول دون حصول أي مخاطر محتملة. والجدير بالذكر أن هذه التصريحات قد شجعت المستثمرين في السوق للاقبال على الاستثمارات التي تنطوي على نسبة أعلى من المخاطر وخاصة في أسواق السلع والأسهم.

وأضاف التقرير: من ناحية أخرى، تراجع سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي بعد التصريح الذي أدلى به محافظ البنك المركزي الأوروبي بيتر درايف، حيث أشار إلى أن البنك سيقوم بالقيام بكل ما يلزم في حال بروز أي مخاطر تهدد اقتصاد المنطقة، وهو الأمر الذي عزز من التوقعات في قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض نسبة الفائدة أو القيام بشراء المزيد من الأصول من البنوك. بعد تصريحات يان، استعاد اليورو عافيته ليرتفع لأعلى مستوى له في الأسبوع إلى 1.3505، ليقلع اليورو الأسبوع عند 1.3495.

وتابع بالإضافة إلى ذلك، شهد الجنيه الأسترليني تداولات لا بأس بها مقابل الدولار الأمريكي ليصل إلى أعلى مستوى له بعد التراجع الذي شهده خلال الأسبوع الستة الأخيرة عند 1.5852 وليفصل الأسبوع أخيراً عند ما يقارب 1.6125، هذا ويعود ارتفاع الجنيه الأسترليني إلى التقييم القوي الذي قدمه محافظ بنك إنجلترا المركزي مارك كارني وذلك فيما يتعلق بالاقتصاد البريطاني، حيث بقي للمجال مفتوحاً أمام القيام برقع نسبة سوق العمل في البلاد.

وتابع: أما الدولار الأمريكي فقد ارتفع إلى أعلى مستوى له خلال الشهرين الأخيرين مقابل الين الياباني ليصل إلى 100.20 وذلك تبعاً للتصريحات التي أدلى بها وزير المالية الياباني تارو أما اللجنة التابعة للميزان الياباني، حيث أشار تارو إلى أن اليابان لن يوجه لها المزيد من الإنقادات حيال برنامج الإصلاح الذي وضعه آبي والتي هدفت عن قصد إلى خفض سعر الين الياباني، وهو الأمر الذي منح الجهات المصرفية دعماً قوياً وإيجابياً. وفي المقابل، استقر سعر برميل نفط «برنت» عند حد يتجاوز 108 دولارات أميركية ومحققاً ارتفاعاً أسبوعياً أكبر له منذ أوائل شهر يوليو، وذلك بناءً على التوقعات في أن يستمر المجلس الفيدرالي باعتماد برنامج التيسير الكمي الحالي لفترة أطول.

وبين أن الأسبوع الماضي شهد ارتفاعاً في أسعار السندات الحكومية الأوروبية، أما السندات الحكومية الأميركية فقد شهدت تبايناً كبيراً في إيراداتها وذلك ما بين السندات لأجل 5 سنوات والسندات لأجل 10 سنوات، وهو ما يعتبر التباين الأكبر فيما بينها خلال ما يفوق الستة أشهر خاصة بعد أن صرح نائب يان أمام الكونغرس الأمريكي أنها ستستمر في دعم برنامج الحوافز غير الميسوق الذي يقدمه المجلس الفيدرالي وذلك إلى حين تحقيق نمو اقتصادي أكثر قوة.

وقال التقرير اتسع العجز في الميزان التجاري الأمريكي بشكل فاق التوقعات خلال شهر سبتمبر ليصل إلى أعلى مستوى له خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، وذلك نتيجة لارتفاع الواردات إلى أعلى مستوى لها خلال ما يفوق السنة بالإضافة إلى تراجع الصادرات للشهر الثالث على التوالي، وهو الأمر الذي يشير إلى احتمال حصول تراجع في النمو الاقتصادي للبلاد خلال الربع الثالث من السنة. فقد انخفض العجز بنسبة 8.0 في المئة ليصل إلى 41.8 مليار دولار أمريكي وهو العجز الأكبر حجماً منذ شهر مايو. تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الاقتصادية المتعلقة في هذا الخصوص قد تجاوزت التوقعات الاقتصادية بكثير والتي توقع أن يبلغ حجم العجز 39 مليار دولار أمريكي. هذا ويضاف إليه أن العجز في الميزان التجاري يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي في البلاد، وبالتالي فإن ارتفاعه خلال شهر سبتمبر قد يشير إلى احتمال قيام الحكومة بخفض توقعات النمو لديها للربع الثالث من السنة وذلك ما بين نسبة 0.1 في المئة ونسبة 0.2 في المئة.

وتراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الأميركية بعض الشيء خلال الأسبوع الماضي وهو الأمر الذي يدل على ضعف عملية التعافي الاقتصادي في هذا القطاع، فقد تراجع عدد المطالبات الأولية لتعويضات البطالة بمقدار 2.000 مطالبة ليصل العدد الإجمالي إلى 339.000 مطالبة. تجدر الإشارة إلى أن انعدام التحسن في سوق العمل يعود إلى ضعف حجم الطلب المحلي، وهو الأمر الذي يعيق عملية خلق المزيد من الوظائف والتي من شأنها أن تخفض مستوى البطالة.

هذا ويشير تقرير البطالة أن عدد المستفيدين من برنامج تعويضات

«مشاريع الكويت» راع بلاتيني للمؤتمر السنوي الثلاثين لاتحاد طلبة الكويت



إيمان العوضي

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» عن رعايتها باللاتينية للعام الثالث على التوالي للمؤتمر السنوي الثلاثين لاتحاد طلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الذي يعتبر أكبر تجمع للكويتيين خارج الكويت، وسيعقد المؤتمر خلال الفترة الممتدة بين 27 و30 من شهر نوفمبر الجاري في مدينة سان دييغو الأمريكية تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح. وحول هذه الرعاية قالت المدير التنفيذي للاتصالات الجموعية بالوكالة الأمانة الاقتصادية، «وأوضحت العوضي أن شركة المشاريع وبصفتها راع بلاتيني للمؤتمر ستلقي كلغة في حفل الافتتاح على أن تقيم حفل عشاء بعد حفل الاختتام، كما ستكون الشركة راع للمنتدى الاقتصادي المصاحب للمؤتمر الذي يشترك فيه ممثلاً عن شركة المشاريع السيد محمد الزنكي، مدير أول - علاقات العملاء في مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في بنك برقان، الذي

- العوضي: مناسبة مهمة لدارسين في الولايات المتحدة

يعتبر أكبر الشركات التابعة لمجموعة شركة مشاريع الكويت. وستكون إذاعة مارينا أف إم، إحدى شركات مجموعة شركة مشاريع الكويت، راع إعلامي للمؤتمر وستعمل على تغطية مختلف أنشطته. كما سيشترك ممثلون عن بعض شركات المجموعة من ضمنها بنك برقان والجامعة الأمريكية في الكويت في المؤتمر لعرض الفرص الوظيفية التي تنتظر الطلاب في القطاع الخاص.

VIVA تشارك في الاحتفال بالعيد الوطني لسلطنة عمان



احتفال بالعيد الوطني لسلطنة عمان

مشاركة وطنية من فيما

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نمواً في الكويت، عن توفير عروضاً خاصة تطرحها لعملائها ذوو الدفع المسبق والأجل احتفالاً بالعيد الوطني لسلطنة عمان. بحيث يتسنى لجميع المشتركين التواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم والحصول على خمس دقائق مجانية مقابل كل اتصال مدته خمس دقائق. يسري هذا العرض يوم 18 نوفمبر 2013 و لمدة 24 ساعة. ويأتي هذا العرض نتيجة للعلاقات الوطيدة التي تربط دولة الكويت بسلطنة عمان، وحرص VIVA على منح الأشقاء العمانيين المقيمين في الكويت فرصة التحدث مع أحبائهم ومشاركتهم في حثهم بهذا العيد وكذلك حت المواطنين على تبادل التهاني مع أصدقائهم فقط بنصف السعر. وبمناسبة العيد الوطني لسلطنة عمان، يسر VIVA أن تقدم باجر النهائي وأصدق التهاني للشعب العماني بأكمله ولإبناءه الجالية في الكويت مؤكدة التزامها بأن تكون سبباً في تقديم كل ما هو جديد ومبتكر في عالم الاتصالات والعمل المستمر على منح عملائها تجربة فريدة لا تضاهي.

«التجاري» يعلن أسماء الفائزين في «النجمة»



اجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة» في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بصر المناعي، وقد فاز كل من: 1 - جيلينا كانديجو ريس 2 - نورة عبدالحسن الطخيم 3 - غايزي محمد الرحيلي 4 - فتح الله لطفي شنودة 5 - جواد حليم موسى بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم. ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم أكبر جائزة سحب يومية. بالإضافة إلى أربعة سحبيات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير. عيد الفطر. وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو. يفتح حساب النجمة بمبلغ 500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين، علماً بأن حساب النجمة ينتج عملائه أكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلاً من 50 د.ك.

«التجاري» يعلن أسماء الفائزين في «النجمة»